مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9639

الخميس، 30 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فيرنانديس	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغييفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هونيو تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/415 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، سيراليون، الصين، غيانا، موزامبيق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 9 أصوات مؤيدة مقابل عدم اعتراض أحد وامتناع 6 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2731 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في هذا القرار (القرار 2731 (2024)).

ونرحب بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان وتجديد حظر الأسلحة وحظر السفر وتدابير تجميد الأصول لمدة 12 شهراً إضافية. ستؤدي التدابير المبينة في هذا القرار دوراً حاسماً في تعزيز السلام والاستقرار في جنوب السودان وفي المنطقة الأوسع نطاقاً. يؤكد تمديد ولاية فريق الخبراء على أهمية التقارير المستقلة للفريق التي تُطلع الأمم المتحدة والدول الأعضاء على أفضل السبل لتخصيص الموارد لجنوب السودان.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة ضرورياً لوقف التدفق غير المقيد للأسلحة إلى منطقة تعجّ بالبنادق. وقد تحمّل عدد كبير جداً من الناس، ولا سيما النساء والأطفال، وطأة ذلك العنف المستمر. ولم يؤد انفجار مستودع للذخيرة في جوبا في فبراير/شباط إلا إلى تعزيز الحاجة إلى خفض كمية الأسلحة في جنوب السودان ووضع بروتوكولات مناسبة لتخزينها وحمايتها.

ترحب الولايات المتحدة أيضاً بالتأييد المستمر لمعايير الإدراج في القائمة، التي تشمل الإجراءات التي تعوق إجراء أو شرعية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية السابقة للانتخابات. يعزز الإبقاء على هذا المعيار قدرة المجتمع الدولي على دعم التطلعات الديمقراطية لشعب جنوب السودان.

أكرر مجدداً التزام الولايات المتحدة تجاه شعب جنوب السودان وستعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية وزملائها أعضاء المجلس وجميع الجهات المعنية لتيسير السلام والأمن والازدهار للبلد والمنطقة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بتعليل التصويت هذا بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وموزامبيق، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1).

إن الجزاءات أداة هامة جداً وقوية لمجلس الأمن. وقد وضعت كتدابير مؤقتة لإحداث تغييرات إيجابية حيثما وحينما يتم إنفاذها. وإذ ندرك أثر الجزاءات وأهميتها، ينبغي استخدامها بحذر لمنع الآثار السلبية غير المقصودة. والواقع أن تخفيف الأثر السلبي غير المقصود للجزاءات يتطلب من المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً مواصلة استعراض الطريقة التي تصمم بها الجزاءات ذات الصلة وتنفذ.

وفي حالة جنوب السودان، بات من الواضح أن نظام الجزاءات الحالي، وحظر الأسلحة على وجه الخصوص، لم يعد يخدم الأغراض التي أنشئ من أجلها. والواقع أن له آثاراً سلبية، لأنه يعوق قدرة الحكومة الانتقالية على إيجاد القدرة اللازمة للتنفيذ الكامل للمهام الانتقالية المعلقة. وهي تشمل التجهيز الفعال للقوات الموحدة اللازمة، وهو عنصر مهم في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

امتنعت مجموعة 3+1 عن التصويت على اتخاذ هذا القرار اليوم (القرار 2731 (2024)) بناء على اقتناعها بأن الوقت قد حان لمجلس الأمن لإجراء التعديلات اللازمة على نظام جزاءات جنوب السودان لدعم جهود سلطات جنوب السودان بشكل فعال لتعزيز دولتها وحماية المدنيين. واسترشاداً بهذه الرؤية، شاركت مجموعة 3+1 مشاركة بناءة خلال المفاوضات وأعربت عن استعدادها للنظر في سيناريوهات وخيارات متعددة للتوصل إلى نتيجة عادلة لجميع أعضاء المجلس. وللأسف، لا يجسّد هذا النص روح التوافق التي وجهت مداولاتنا.

وترى المجموعة أن تعقيد التحديات التي يواجهها جنوب السودان يستدعي دعماً أكثر قوة وتنظيماً من جانب المجتمع الدولي في المجالات الحيوية مثل إدارة الأسلحة والذخيرة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج أفضل من استمرار إنفاذ حظر الأسلحة نفسه.

وانطلاقاً من الموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي، تكرر الجزائر وسيراليون وغيانا وموزامبيق التأكيد على حتمية الحياد والمعايير الواضحة لفرض جزاءات مجلس الأمن وتعديلها ورفعها. علاوة على ذلك، نرفض أي محاولة لاستخدام الجزاءات لممارسة الضغط السياسي على الدول الأفريقية.

في الختام، تقف المجموعة على أهبة الاستعداد للتواصل باستمرار مع أعضاء مجلس الأمن لتشكيل رؤية منسقة حول كيفية تقديم دعم أفضل لشعب وحكومة جنوب السودان في هذه اللحظة الحرجة من تاريخهم.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار الذي أعدته الولايات المتحدة بشأن تمديد نظام الجزاءات بحق جنوب السودان (القرار 2731 (2024)). ونعتقد أن تخفيف الجزاءات المنصوص عليه في الوثيقة غير كافٍ. ونأسف لأن المؤلفين الأمريكيين استمروا في التركيز بالكامل على نظام الجزاءات ضد جنوب السودان والذي يقدمونه كنوع من الدواء الشافي لجميع مشاكل البلد. لقد كان إدخال نظام الجزاءات التقييدية، في حينه، نتيجة للنزاع الداخلي المحتدم في جمهورية جنوب السودان. لكن الحالة تطورت. ففي السنوات الأخيرة، تمكنت سلطات هذه الدولة الفتية من اجتياز طريق صعب أفضى إلى تحقيق استقرار نسبي للحالة. ومع ذلك، لم يطرأ أي تغيير على نظام الجزاءات طوال هذا الوقت. ويبدو أن القائمين على الصياغة من وفد الولايات المتحدة المكلفين بملفات جنوب السودان يقترحون مرارا وتكرارا أن نتجاهل كل التطورات الإيجابية في جوبا وأن نصدق على قرار آخر سيشكل عبئا على البلد. ولا يساورنا شك في أن واشنطن تستخدم ببساطة مجلس الأمن للحفاظ على نفوذها على سلطات جنوب السودان من أجل تحقيق أهدافها. ومن الواضح هنا اتباع نهج استهلاكي تجاه مجلس الأمن وآلياته. ولا أجرؤ على الاعتقاد أن أعضاء المجلس الآخرين الذين صوتوا مؤيدين للقرار يحاولون أيضا أن يصعّبوا الأمور على حكومة جمهورية جنوب السودان من خلال العقوبات، ولكنهم للأسف يؤيدون هذا السيناريو. وأذكّر بالمقترح الذي كان مطروحا على الطاولة لتخفيف، إن لم يكن لرفع، الجزاءات المفروضة على جوبا. ومع ذلك، رُفض هذا المقترح أيضا رفضا قاطعا.

لقد أخذ القائمون على الصياغة من وفد الولايات المتحدة المكلفون بملف جنوب السودان في الاعتبار عددا من طلباتنا. ومع ذلك، لم يتمكنوا ببساطة من تجاهل تلك الطلبات لأن عبثية الوضع أثارت تساؤلات حتى بين الشركاء الذين يدعمون واشنطن عادة.

وللأسف، أظهروا مرة أخرى أنهم لا يسمعون سوى ما يريدون سماعه وما يخدم أغراضهم.

إن المشكلة الأساسية ليست هي تجاهل العديد من تعديلاتنا فحسب، بل أيضا مرة أخرى تجاهل الدعوة الجماعية للأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس إلى الاستجابة للنهج الذي أيده الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالضرر الذي يسببه نظام جزاءات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لطالما دعت سلطات جنوب السودان نفسها إلى رفع العقوبات أو على الأقل تخفيفها، وهو ما من شأنه أن يعزز فعالية الجهود التي تبذلها جوبا في مواجهة التحديات الأمنية، بما في ذلك في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية وفي تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ومن الواضح أن العديد من نظم جزاءات مجلس الأمن في هذه المرحلة، بما في ذلك النظام المتعلق بجنوب السودان، قد عفا عليها الزمن ويلزم استعراضها. ويشكل فرض بعض الدول تدابير تقييدية إضافية أحادية الجانب، وبالتالي غير قانونية تزيد من تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك جنوب السودان، دليلا آخر على عدم فعالية تلك النظم.

ولا يمكن لبلدنا، الذي وقف تاريخيا مع كفاح شعوب القارة الأفريقية من أجل الحصول على الاستقلال وإقامة الدولة، أن يظل غير مبال أمام هذا الاستخفاف بمصالح الأفارقة. ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي المتمثل في ضرورة أن يأخذ الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الذين اضطلعوا بمهمة الصياغة، في الاعتبار آراء البلدان المدرجة في جدول الأعمال بدلا من فرض رؤيتهم الخاصة للتنمية السياسية والاقتصادية. ونرى اليوم أن هذا النهج لا يحظى بتأييد واسع في مجلس الأمن ويضر بسمعة المجلس والأمم المتحدة ككل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2731 (2024) بشأن الجزاءات المفروضة على جنوب السودان الذي طُرح للتصويت قبل لحظات.

وأود أن أقدم التوضيحات التالية:

لقد قيد حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس على جنوب السودان والذي دخل حيز النفاذ منذ سنوات عديدة بناء القدرات الأمنية لجنوب السودان، مما أعاق على نحو خطير جهود حكومة جنوب السودان لضمان سلامة المدنيين وتعزيز مراقبة الحدود والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

لطالما كان رفع العقوبات طموحا لشعب جنوب السودان وحكومته. وعلى مر السنين، بذلت الحكومة جهودا دؤوبة لتحقيق تلك الغاية وأظهرت الإرادة السياسية وأحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ المعايير المحددة لرفع الجزاءات.

وينبغي أن يخفف مجلس الأمن تدريجيا حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان في ضوء الحالة الراهنة. ومع ذلك، أصر القائم على الصياغة في السنوات الأخيرة على الإبقاء على العقوبات المفروضة على جنوب السودان على الرغم من المطالب القوية للبلد المعني والآراء المعقولة لبلدان المنطقة والأصوات الجماعية للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ودعا العديد من أعضاء المجلس خلال المشاورات، بما في ذلك بلدان المنطقة، إلى إعطاء الأولوية لرفع الحظر المفروض على الأسلحة وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة المشاورات الكاملة. ولكن القائم على الصياغة رفض إبداء المرونة بشأن المسائل الأساسية وطرح مشروع القرار للتصويت مباشرة في ظل استمرار وجود خلافات كبيرة بين الأعضاء. وتقوض هذه الممارسة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء. وتهدد وحدة مجلس الأمن وتعاونه وتقوض سلطة مجلس الأمن في نهاية المطاف.

تتطلب الحالة الراهنة في الميدان تقديم المزيد من المساعدة والدعم لحكومة جنوب السودان بدلا من فرض العقوبات والضغط عليها. وفي العقدين الماضيين، توسع نطاق نظم جزاءات المجلس. ولم تؤخذ في الاعتبار المطالب المعقولة للعديد من البلدان الأفريقية التي تدعو بقوة إلى تخفيف الجزاءات أو رفعها.

ولطالما دعت الصين إلى اتباع نهج حكيم ومسؤول إزاء العقوبات في المجلس. ونأمل أن يستجيب المجلس للنداء القوي للبلدان الأفريقية، آخذا في الاعتبار الشواغل المشروعة، وأن يعدّل ويرفع على وجه السرعة الجزاءات التي لا تتلاءم مع الحالة على أرض الواقع.

ومن الطبيعي وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس. ومن بين المسؤوليات الهامة على عاتق القائم على الصياغة تعزيز وحدة المجلس وتعاونه ومساعدته على تجاوز الخلافات. وينبغي أن يقوم بتلك المسؤولية بفعالية وأن يراعي شواغل البلد المعني وأن يولي القدر نفسه من الاهتمام لآراء جميع أعضاء المجلس وأن يحترم توصيات المنظمات الإقليمية والبلدان وأن يتجنب تفضيل المواقف القُطرية الخاصة على المواقف الجماعية وألا يعتبر مهمة الصياغة امتيازا وأداة لممارسة الضغط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تقر حكومة جنوب السودان بالشواغل والمواقف التي أعرب عنها مختلف أعضاء مجلس الأمن. ويلتزم جنوب السودان مرة أخرى بالتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وخريطة الطريق لتمديد الفترة الانتقالية.

ندرك أن بعض أعضاء المجلس يعتقدون أن الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة، أدوات ضرورية لمواصلة الضغط من أجل عملية السلام. ومع ذلك، يجب أن نسلط الضوء على الخطوات الكبيرة التي اتُّخذت نحو تحقيق المعايير التي حددها المجلس. ويبرهن تشكيل هيكل قيادة موحد للقوات الموحدة الضرورية والتقدم المشترك المحرز على تفانينا من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وعلى الرغم من أوجه التقدم المذكورة، فإن استمرار فرض الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة، يعوق الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات أمنية قوية قادرة على صون الاستقرار وحماية مواطنينا، كما لاحظ العديد من أعضاء المجلس الذين أعربوا عن وجهة نظرهم، مع الإشارة إلى الآثار السلبية للجزاءات على مبادراتنا لبناء القدرات.

ونردد دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى رفع الإجراءات العقابية. وتدرك هذه الهيئات الإقليمية الآثار الضارة للعقوبات المطولة على المشهدين السياسي والأمني في جنوب السودان وتدعو إلى إزالتها لدعم تقدمها.

وينوه تقرير التقييم (S/2024/309) الذي أحاله الأمين العام بالتقدم الذي أحرزناه ويحدد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين. ونلتزم بتعزيز جهودنا لاستكمال الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن ووضع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها وإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة بفعالية. وقدمنا تقريرنا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان وأوضحنا فيه التقدم الذي أحرزناه في ضوء النقاط المرجعية، مع ما يعكس من حرص على الشفافية والمساءلة في مساعينا.

ونحث مجلس الأمن على النظر في أوجه التقدم المحرز والأثر السلبي للجزاءات على تنمية بلدنا. وسيمكّننا رفع حظر الأسلحة والجزاءات الأخرى من مواصلة تنفيذ الاتفاق وتعزيز الأمن وبناء السلام المستدام.

ويظل جنوب السودان ملتزما بالتعاون مع المجتمع الدولي وشركائه الإقليميين لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ونناشد مجلس الأمن أن يدعم الجهود بإعادة تقييم الجزاءات التي تعوق تقدمنا ورفعها.

وتقر حكومة جنوب السودان بجهود مجلس الأمن في معالجة التعقيدات في الأوضاع المتطورة في بلدنا. ونقدر اعتراف المجلس بالتقدم الذي أحرزناه في تنفيذ المعايير الرئيسية المحددة في القرار 2577 (2021) والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوبالسودان.

غير أننا نعرب عن قلقنا إزاء القرارات التي تسعى إلى تجديد نظام الجزاءات، بما في ذلك حظر الأسلحة. ولئن كنا نتفهم النوايا الكامنة وراء مواصلة الضغط لتحقيق المزيد من التقدم، من الضروري الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزناه.

ويشكل استمرار فرض الجزاءات، ولا سيما حظر الأسلحة، تحديات كبيرة لجهودنا في بناء القدرات. ويؤكد دعم ومواقف أعضاء مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد والصين وروسيا، التي دعت إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة، ضرورة إعادة تقييم تلك التدابير. فهؤلاء الأعضاء يدركون أن رفع حظر الأسلحة سيمكننا من بناء المؤسسات الأمنية القوية اللازمة لصون السلام وحماية مواطنينا.

ونلاحظ مع القلق أن المقترحات المتعلقة بتعديل مشروع القرار S/2024/415 بغية السماح بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة أو بيعها أو نقلها وتقديم المساعدة والمشورة والتدريب لسلطات جنوب السودان لم تدرج في المشروع المقدم. وقد كان القصد من تلك المقترحات تعزيز قدرتنا على إدارة الأسلحة ومراقبتها بفعالية، على غرار التدابير المعتمدة في القرار 2714 (2023) بشأن الصومال. ولا يأخذ استبعاد تلك المقترحات في الاعتبار التقدم الذي أحرزناه والدور البناء الذي يمكن أن يؤديه الدعم الدولي في تعزيز قدرتنا.

ونقدر المقترحات البناءة التي قدمتها فرنسا لزيادة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تخزين الذخيرة ومراقبة الأسلحة. غير أن حذف تلك الصياغة بسبب تحفظات بعض الأعضاء يعكس فرصة ضائعة لتقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه لإصلاح قطاعنا الأمني.

إن الإضافات إلى فقرات الديباجة، بما في ذلك التأكيد على الإجراءات العادلة لشطب الأفراد والكيانات من القوائم، وأهمية الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات سلمية والاعتراف بدور كينيا في تيسير الحوار، خطوات إيجابية. ونحن ملتزمون بضمان إجراء الانتخابات المقبلة بشكل سلمي وشامل، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء. وقد كانت عمليات السلام المختلفة الجارية في جنوب السودان دائما بمبادرة من الرئيس، الذي يفهم الثمن الذي يجب أن ندفعه وما فتئنا ندفعه للحفاظ على السلام في جنوب السودان.

وفي ضوء ذلك، نحث مجلس الأمن على إعادة النظر في تجديد حظر الأسلحة وغيره من الجزاءات. وندعو إلى اتباع نهج أكثر توازنا يعترف بالتقدم الذي أحرزناه ويوفر الدعم اللازم لمواصلة رحلتنا نحو السلام والاستقرار الدائمين. وسيعزز رفع الحظر المفروض على الأسلحة، مقترنا بالدعم الدولي المنسق لإدارة الأسلحة والذخائر، إلى حد كبير قدرتنا على صون الأمن وتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا.

ويظل جنوب السودان ملتزما بالعمل مع المجتمع الدولي وشركائنا الإقليميين لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر لجميع مواطني جنوب السودان. ونناشد مجلس الأمن أن يدعم جهودنا باعتماد تدابير تيسر تقدمنا بدلا من أن تعوقه.

رُفعت الجلسة الساعة 10/35.